إدارة جو بايدن لن تُعيد مبادرة جون كيري ولن تحيد عن جهود مارتن غريفيث

خالد اليماني لـ«العرب»: شراكة الرياض مع واشنطن ستنهي حرب اليمن

وصف وزير الخارجية اليمني الأسبق خالد اليماني، خطاب الرئيس الأميركي جو بايدن المتعلق برسم أبرز ملامح السياسة الخارجية لإدارته بأنه خطاب تاريخي يعكس حقيقة عودة الروح إلى المبادئ الأساسية التي كانت تقود السياسة الخارجية الأميركية خلال سنوات طويلة والتي ترتكز على احترام حقوق الإنسان والسلام والحرية والعدل، التي قال إنها كانت دائما المبادئ الأساسية التي تحرك السياسة الخارجية للولايات المتّحدة "بعد سنوات من التنكر لهذه المبادئ من قبل الإدارة السابقة".

صالح البيضاني

عدن – عبّر وزير الخارجية اليمني الأسبق خالد اليماني عن اعتقاده بأن عودة الدبلوماسية الأميركية إلى مقدمة المشهد الدولي عنصر مهم جدا.

وقال في حديث لـ"العرب" من مقر إقامته في الولايات المتحدة الأميركية إنّ تعيين تيم ليندركينغ مبعوثا أميركيا للقضية اليمنية أمر في غاية الأهمية لأنّه سيوحّد كل جهود إدارة الرئيس جو بايدن داخليا وخارجيا مع الحلفاء والأصدقاء وفي العمل الإنساني للإدارة والوكالة الدولية للتنمية لمساعدة الشعب اليمني، ووقف واحدة من أكثر الكوارث الإنسانية التي وصفها الرئيس بايدن بأكبر الكوارث الإنسانية الإستراتيجية في عصرنا الحديث، عبر وقف الحرب في اليمن والدخول في مفاوضات الحل السياسي النهائي تحت رعاية الأمم المتحدة.

> تعيين تيم ليندركينغ مبعوثا للقضية اليمنية سيوحد جهود الحلفاء والأصدقاء لوقف أكبر كارثة في العصر الحديث

ويؤكد هذا، في رأي اليماني أن الولايات المتّحدة لن تخرج عن مسار دعم جهود السلام عبر الوسيط الدولي مارتن غريفيث في الأمم المتحدة، حيث ستقدم قوّتها الكاملة لتحقيق السلام ومساعدة الشعب اليمني على استعادة دولته ووقف تمويل إيران للحوثيين واعتداءاتهم المتكررة على الأعيان والمنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية ووقف الاعتداءات على الممرات الملاحية الدولية التي يمارسها الحوثيون اليوم بمهاجمتهم جنوب البحر الأحمر وتهريب الأسلحة من إيران، ومواصلة الاعتداء على الشعب اليمني، وكل هذا ينبغي أن يتوقف أمام التحركات الأميركية، في ذات الوقت الذي ستكلف فيه واشنطن السفير تيم ليندركينغ إلى جانب تكليف مسؤول سابق في البيت الأبيض هو روبرت مالي للاهتمام بالملف الإيراني، وهذا يعني أن الولايات المتّحدة ستمسك بالعناصر الإقليمية والبعد الإقليمي لهذا النزاع حتى نصل إلى حل وقف الحرب والدخول في مفاوضات السلام النهائية التي تعيد السلام والاطمئنان إلى اليمن.

وعن أثر الرؤية الأميركية الجديدة على العلاقات بين واشنطن والتحالف العربي، لفت وزير الخارجية اليمني الأسبق إلى أن الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تعود إلى ذلك اللقاء التاريخي بين الملك عبدالعزيز والرئيس روزفلت عام 1945 وستظل هي الموجّه الرئيسي لإنهاء الحرب لأن المملكة، وفقا لليماني، تريد أن تنهي هذه الحرب وترغب في الوصول إلى اتفاق سلام، وهو الأمر الذي سعت إليه خلال السنوات الماضية من خلال التواصل مع كافة الأطراف بمن فيهم الحوثيون ودعم جهود الأمم المتحدة، وهو ما يتعزز اليوم مع وجود هذه الرغبة المشتركة التي ستقود إلى نهاية الحرب.

وفي رده على سؤال لـ"العرب" حول إمكانية عودة ما يُعرَف بمبادرة جون كيري لواجهة السياسة الخارجية الأميركية، باعتبارها إحدى ركائز التسوية الشاملة للأزمة اليمنية أو تراجع تلك المبادرة أمام رؤية المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث "الإعلان المشترك" التي يتردد بأنها المرجع الأساس لحل الأزمة اليمنية، قال اليماني "لم يعد بالإمكان العودة إلى أي أفكار كانت مطروحة قبل أربع سنوات من اليوم، فقد حدثت الكثير من المتغيرات. وأعتقد أن الرئيس بايدن كان صريحا جدا بالحديث عن أنّ أي جهد ستقوم به الإدارة الأميركية سيكون جهدا داعما لجهود الأمم المتحدة وجهود المبعوث الخاص للأمين العام".

وبحسب اليماني فإنّ من "الواضح أن الإعلان المشترك الذي استمر غريفيث يعمل عليه لمدة فاقت الثمانية أشهر هو وثيقة هامة جدا مطروحة أمام الجميع وتم التوافق عليها ولا أدري لماذا لا تريد الأطراف أن تنخرط في حوار بنّاء على الإعلان المشترك، فهناك وثيقة هامة أمامنا وتحظى بقبول كل الأطراف وتوفّر الأرضية اللازمة للدخول في مفاوضات الحل السياسي، فينبغي أن نأخذ بهذه المبادرة ونتقدم إلى الأمام".

وحول قدرة "الشرعية" اليمنية على استيعاب التحولات في الموقفين الإقليمي والدولي، أكّد اليماني أن "الشرعية" هي عمود السلام وهي الطرف الذي ينبغي أن يقاتل من أجل السلام، وينبغي أن تقاتل من أجل إنهاء الحرب، وينبغي أن تقاتل من أجل استعادة الدولة.

وأضاف قوله "أعتقد أن معاناة الشعب اليمني شأن يؤرق الشرعية، والتخفيف من هذه المعاناة هو واجب الشرعية وما الجهود التي تُبذل اليوم في عدن تحت إشراف قيادة الشرعية بعد اتفاق الرياض وبإشراف وضغط مباشر من الأشقاء إلاّ معطيات تصب في هذا الاتجاه، وكلنا نتطلع إلى السلام ونتطلع إلى نهاية هذه الحرب ونتطلع إلى العيش المشترك وهذا أمر مهم جدا".

وردًا على بعض التساؤلات المطروحة في الشارع اليمني حول الضمانات التي قد تجعل "الإعلان المشترك" الذي تسوّق له الأمم المتحدة، في حال التوقيع عليه لا ينتهي إلى نفس مصير "اتفاق السويد" الذي لم ينفذ منه إلا البند المتعلق بالأسرى، قال اليماني الذي قام بالتوقيع على اتفاق ستوكهولم حول الحديدة أثناء توليه حقيبة وزارة الخارجية في الحكومة اليمنية "حقيقةً اتفاق السويد ظُلم كثيراً ولو تم التدقيق في تفاصيله لوجدتَ أنه تم إهمال كل بنوده ولم يتم الشروع في تنفيذها. واليوم اتفاق السويد معطل نظرا لأنّه لا وجود لأي رغبة لإنجاز ما تم الاتفاق عليه، ولو أمعنا النظر في الوثيقة، لوجدنا الكثير من الحقائق الغائبة، وهو موضوع حديثه يطول وأنا مستعد للحديث معكم حوله في وقت لاحق، لكني أتوقع أن الجلوس إلى طاولة مشاورات الحل النهائي والتوصل إلى اتفاقات مُلزمة للأطراف والتوصل إلى سلام لا يتطلب الكثير، فمتطلبات هذا السلام ليست مُعقدة وهي أمامنا شاخصة، والسلام يقوم على أساس أن تتحول الحركة الحوثية إلى تنظيم سياسي ونحن نقبلها كطرف سياسي ونريدها أن تكون طرفا سياسيا ولا نريدها أن تكون مُختطفة للدولة اليمنية، وذلك لن يتحقق في ظلّ وجود أمراء الحرب والميليشيات المنفلتة الذين ينبغي أن ينتهي دورهم، لتعود الحياة الطبيعية المدنية لمجتمعنا، فكلما تمددت هذه الحرب، تمدد دور أمراء الحرب لأنهم يُثْرُونَ من معاناة أهالينا في اليمن".

وحرص اليماني على تأكيد وجود فرصة للسلام قائلا "كما أشرت سابقا، السلام متطلباته ليست كثيرة ولكن تحتاج إلى قرارات مصيرية ورجال بقامة الوطن لإخراج شعبنا اليمني من هذه الكارثة، وإذا أردنا اليوم فهناك فرصة تاريخية لوقف الحرب والدخول في مفاوضات السلام في اليمن. وإذا أردنا أيضا ستستمر هذه الحرب لاثنتي عشرة سنة أخرى".

واختتم بالقول "إنّه يكفي شعبنا اليمني هذا التدمير وهذا التقتيل العدمي وهذه المعاناة الإنسانية التي يندى لها جبين الإنسانية، أو كما وصفها الرئيس بايدن بأنها وضع كارثي على المستوى الإستراتيجي، ولا ينبغي أن تستمر".

السلام متطلباته ليست كثيرة

الانتخابات العراقية بين قوى طامحة للتغيير وأخرى متشبثة بالسلطة وثالثة منشغلة بصراع الزعامة

بغداد - قبل نحو ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات النيابية المبكرة في العراق تسابق الأحزاب السياسية الزمن استعدادا لخوض ماراثون انتخابي محموم في العاشر من أكتوبر المقبل.

ويتوّزع الرهان خلال هذا الموعد الانتخابي الذي اكتسى بحكم الظروف المتغيّرة في البلد أهمية استثنائية، بين قوى جديدة طامحة للتغيير واستثمار حالة الغضب الشعبي العارم من سوء الأوضاع، وبين قوى قادت تجربة الحكم طيلة الثماني عشر سنة الماضية أو شاركت فيها بدرجة أو بأخرى وتطمح لمواصلة القبض على زمام السلطة حفاظا على مكانتها ومكاسبها.

ويرى متابعون للشأن العراقي أنّ الانتفاضة غير المسبوقة التي شهدها العراق بداية من أكتوبر 2019 واستمرّت لعدّة أشهرت، أعطت مؤشّرا قويا على رغبة العراقيين في التغيير، وأنّهم يستطيعون القيام بذلك في حال أجريت انتخابات نزيهة وشفّافة بعيدا عن تأثيرات المال السياسي وسلاح الميليشيات.

وأعلنت مفوضية الانتخابات العراقية قبل أيام مشاركة سبعة وعشرين تحالفا في الانتخابات، تضم مئتين وخمسة وثلاثين حزبا سياسيا، إضافة إلى دراسة مشاركة خمسة تحالفات أخرى، إذ تستمر فترة تسجيل التحالفات الانتخابية حتى العاشر من فبراير الجاري.

وقالت مصادر عراقية إنّ من بين الأحزاب المرشّحة للمشاركة في الانتخابات سبعة على الأقلّ تقدّم نفسها كممثلة للحراك الشعبي، متوقّعة وجود العديد من القوى الناشئة التي ستشارك في الاستحقاق الانتخابي على أساس التغيير والإطاحة بالوجوه الحاكمة طوال الفترة السابقة.

وإلى جانب تلك القوى تظل التحالفات الشيعية صاحبة الأغلبية في البرلمان الحالي بواقع 187 مقعدا من أصل 329 على رأس المتنافسين في انتخابات أكتوبر القادم.

وتمتلك تلك التحالفات موالين في بغداد ومحافظات جنوب البلاد، وأبرزها تحالف سائرون الذي يضمّ أحزابا أبرزها التيار الصدري الساعي للحصول على رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة القادمة، وتحالف الفتح الذي يضمّ 17 كيانا بين أحزاب ومنظمات وتجمعات غالبيتها مكونة من فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران.

ومن بين التكتلات الحزبية الكبيرة تحالف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي لا يكاد ييأس من الحصول مجددا على رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة.

ويعتبر التحالف محافظات وسط وجنوب العراق خزانه الانتخابي، إلاّ أنّ سكان تلك المحافظات أظهروا خلال انتفاضتهم المذكورة غضبا شديدا من الأحزاب الحاكمة وقاموا بإحراق عدد من مقرّاتها داخل مدنهم.

وتأتي التحالفات والكتل السُنية في أدنى ترتيب القوى المنافسة على مقاعد البرلمان، وبالتالي على مواقع في السلطة، وذلك بسبب هيمنة الاحزاب الشيعية على تجربة الحكم التي اشتركت كلّ من الولايات المتّحدة الأميركية وإيران في وضع أسسها وتحديد معالمها الكبرى، وأيضا بسبب كثرة الانقسامات داخل القوى السياسية السنّية وصراعات الزعامة بين قياداتها.

وتسعى جميع تلك الكتل لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، بذات الطموحات السابقة وهي المشاركة بشكل ثانوي في السلطة والتمتّع بما تمنحه من امتيازات، من دون تأثير واضح في رسم معالم سياسات الدولة وتحديد خياراتها الكبرى.

وعلى مدى الدورات الانتخابية السابقة، ثار الكثير من الجدل بشأن نزاهة الانتخابات في البلد الذي يعاني من فساد مستشر على نطاق واسع، ومن فوضى سلاح في ظل وجود عدد كبير من الميليشيات المنفلتة.

لعبة مسلّية

مؤشر على دورة عنف جديدة ذات خلفية سياسية

النجف – هاجم مسلحون مجهولون، الجمعة، مقر الحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف جنوبي العراق، ما تسبب باشتعال النيران فيه، دون خسائر بشرية.

وحمل ذلك مؤشّرا سلبيا على عودة العنف المرتبط بحسابات سياسية قبل الانتخابات البرلمانية المقرّرة لخريف هذا العام الجاري.

وكان الحزب الشيوعي العراقي قد دخل قبل انتخابات 2018 في تحالف مع التيار الصدري، لكنّ الطرفين اختلفا لاحقا حول جملة من القضايا بما في ذلك الموقف من الاحتجاجات الشعبية التي أيدها الحزب بينما انخرط التيار في قمعها.

وقال الحزب، في بيان، إن مقرّه تعرض إلى "اعتداء مسلح غادر وجبان"، داعيا السلطات المحلية والاتحادية إلى "الإسراع في تعقب الفاعلين ومن يقف وراءهم، والقصاص منهم".

واعتبر أنّ "الاعتداء يعكس تضايق الجهات التي تقف وراءه من الدور السياسي للحزب، وانحيازه إلى الجماهير ومشاركته في انتفاضة أكتوبر 2019".